سؤال حول اعتبار التفسير المنسوب للإمام العسكري ع

سلام عليكم شيخنا العريبي بعد التحية والدعاء لكم اتمنى احصل على اجابتكم عن التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري ع.

الجواب مختصرا:

الكتاب المسمى بتفسير العسكري عليه السلام لا تصلح متفرداته وغرائبه وما يشوبه احتمال التصرف للاحتجاج في العمل والاعتقاد، ويمكن الاستشهاد بمروياته التي لا خطأ فيها ولا علم بوضعها لتقوية

ظواهر الأخبار عند الاحتياج، ولمن أراد قراءته فعليه الاستعانة بشارح من علماء الحديث والعقيدة مأمون.

وتفصيل الجواب:

الحكم على الموقف من قبول التفسير المنسوب للعسكري ع يتوقف على اتضاح أمور:

الأول: حال راويه ودرجة الاعتماد عليه

ولا ريب عندي في ضعف محمد بن القاسم المفسر والخطيب الأسترآبادي أبي الحسن الجرجاني في الحديث كناقل وضابط، وأما وثاقته فشهادة الصدوق كافية لإثباتها، وظاهر أكثر الرجاليين عدمها إما

لجهالته أو لكذبه، وجمع بين الجهتين -الضعف والكذب- ابن الغضائري فقال: "روى عنه أبو جعفر ابن بابويه. ضعيف كذاب. روى عنه تفسيرا يرويه عن رجلين مجهولين: أحدهما يعرف بيوسف بن محمد بن زياد و الآخر: علي بن محمد بن يسار عن أبيهما عن أبي الحسن الثالث عليه السلام. و التفسير موضوع عن سهل الديباجي عن أبيه بأحاديث من هذه المناكير" كما في نسخ رجاله اليوم، وأهمله النجاشي والشيخ، غير أن هذا المنسوب لابن الغضائري غير قابل للاعتماد؛ حيث أنه لم يثبت لدينا صحة ما تفردت به نسخ كتاب ابن الغضائري خاصة في الرجال المشهورين من المصنفين الذين يبنغي أن لا يهملهم مثل تلميذيه

النجاشي والطوسي، مضافا إلى الخطأ أو الوهم في نسبة الكتاب لأبي الحين الثالث وهو الهادي عليه السلام والحال أنه مروي عن أبي محمد العسكري في نسخه القديمة والحديثة.

وقوله (عن أبيهما) مخالف لما رواه الصدوق عن كونه عنهما عن الإمام لا عن أبيهما، لكنه روى في الفقيه (٢: ٣٢٧-٣٢٨ آخر ب التلبية) عن الاستراابادي عن هذين (عن أبويهما) عن الحسن العسكري عن آبائه عليهم السلام وساق الحديث ثم قال آخره: " وَ الْحَدِيثُ طَوِيلٌ أَخَذْنَا مِنْهُ مَوْضِعَ الْحَاجَةِ وَ قَدْ أَخْرَجْتُهُ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآن"، وقد رواه بعينه في التفسير، فإما أن يكون

(عن أبيهما) من سهو الراوي أو النساخ أو يكون حديثا روي عن أبيهما وعنهما أيضا، والأمر سهل.

وأما معنى أنه موضوع عن الديباجي فقد قال السيد الخوئي ره في معجمه: "هذه العبارة لا نعرف لها معنى محصلا؛ فإن سهلا لم يقع في سند هذا التفسير"، لكن ظاهر المراد منها أن أصل التفسير وضعه سهل الديباجي وهو من مصنفاته ونسبه محمد بن القاسم الأسترابادي لنفسه، ولا نعلم قرينة على صحة هذه الدعوى كما أن الديباجي لم يذكر له تفسير إلا أن يدعى أنه -الديباجي- كتبه في زمان كان يخفي أمره ثم شهر دينه وولاءه في كبره كما عن النجاشي، فإن صح ذلك أمكن أن يكون لقول ابن

الغضائري وجه لكن لا دليل عليه إثباتا، وأما النجاشي فقوله في تصحيح اعتقادات جماعة من الرجال فمسلك خاص به، فتأمل.

الثاني: درجة اعتماد الصدوق عليه

ويكفي في توثيقه اعتماد الصدوق رحمه الله عليه وكثرة ترحمه وترضيه عليه، بوجه لا يحتمل غفلته عن حاله وهو أدرى به ولا يقل عن التوثيق اللفظي بل التوثيق العملي أعلى منه، وقد روى عنه في أخص كتبه وهو من لا يحضره الفقيه، فرواياته ليست بمتروكة بالكلية وبعضها على أقل التقادير جامع لشروط الحجية، بل روى الصدوق عنه في أكثر كتبه الحاضرة اليوم بما في ذلك طريقه المذكور للتفسير كما كتابه

العيون والعلل، نعم، يظهر من الصدوق أنه لا يعتمد أخبار التفسير في الاحتجاج كثيرا؛ فإن كتبه التي روى فيها أخبار التفسير كتب رواية لا اعتماد إلا كتاب الفقيه والهداية، فيجوز أن يذكر في غيرهما الصحيح والضعيف والمقبول بل حتى الموضوع.

وأما ما رواه في الفقيه فهو قليل نادر أدرجه في آخر الأبواب كعادة الأخبار الضعيفة أو ما كانت حجيتها لا لنفسها بل للقرينة أو عدم التفرد أو لصحة المضمون وقبولها للاستشهاد بها، منه الحديث السالف رواه في آخر باب التلبية ولعله الوحيد إذ لا يحضرني موضع آخر غيره.

وعليه فاعتماد الصدوق على رواياته في مقام الاحتجاج غير واضح.

الثالث: اعتماد مشايخ الشيعة على الرواي والكتاب

فلا غمز فيه من المتقدمين عدا ما عرفت من ابن الغضائري الذي ضعف الراوي والكتاب، كما لا ذكر لاسترآبادي كثيرا إلا ما أكثر الصدوق روايته عنه وظاهر توثيقه إياه، والكتاب في المقابل لا أثر لتداوله أو الاعتناء به حتى أنهم لم يذكروه في المصنفات .

وأما المتأخرون فقد اعتنى به في العصور الوسطى الهجرية التي شهدت تراجع التشدد في نقل الحديث وقل فيه نقاده جماعة منهم الطبري ٥٥٣ هـ في كتابه بشارة المصطفى والطبرسي ٥٨٨هـ في الاحتجاج.

وأما متأخرو المتأخرين والمعاصرون فهم متباينون؛ فبين من يرى وثاقة الرجل واعتبار تفسيره كالمجلسي، قال في شرح مشيخة الفقيه: "اعتمد عليه الصدوق و كان شيخه، فما ذكره ابن الغضائري باطل، و توهم أن مثل هذا التفسير لا يليق أن ينسب الى المعصوم مردود و من كان مرتبطا بكلام الأئمّة يعلم أنّه كلامهم عليهم السلام و اعتمد عليه شيخنا الشهيد الثاني و

نقل أخبارا كثيرة منه في كتبه و اعتماد التلميذ الذي كان مثل الصدوق يكفى، عفى اللّه عنا و عنهم".

وبين من يقطع بوضعه كالسيد الخوئي ره، قال في المعجم في ترجمة محمد بن القاسم الأسترآبادي: "التفسير المنسوب إلى الإمام العسكري ع بروايته لم يثبت، فإنه رواه عن رجلين مجهول حالهما، و قد أشرنا إلى ذلك في ترجمة علي بن محمد بن سيار".

وقال في آخر ترجمة ابن سيار: "أن الناظر في هذا التفسير لا يشك في أنه موضوع، وجلَّ مقام عالم محقق أن يكتب مثل هذا التفسير فكيف بالإمام ع".

والحاصل أن الكتاب ومصنفه من المهملَين غير المعتنى بهم عند مشايخ الشيعة المتقدمين إلا من عرفت، ولو كان مشهورا بينهم مودعة أخباره في كتبهم لكان كاشفا عن درجة عالية من الاعتبار عندهم، ولكنه كما ترى.

الرابع: حال نسخته قديما وحديثا

وأما النسخة التي وصلتنا فهي نسخة وجادة لا رواية، لكنها تورث الاطمئنان بمطابقتها للنسخة المروية إجمالا؛ فإن فيها بعض التفاوت مع ما نقله الطبري في بشارة المصطفى عن التفسير، وقد حققت لجنة التحقيق في مدرسة الإمام المهدي ع -بإشراف المرحوم

المحقق السيد محمد باقر الأبطحي- التفسيرَ على عدة نسخ نفيسة عليها طرق روايته وأسماء مشايخ الشيعة منصوصة فيها ومعتنى بها، وهي تصل بطريقها الوحيد إلى الشيخ الصدوق رحمه الله عن صاحب التفسير الأستر‌آبادي.

وقد سعيتُ لمقابلة النسخ القديمة قبل سنوات وشرعت في تقييد الاختلافات مع مقارنتها مع المروي في الكتب الراوية عنه، فوقفت على مطابقتها لأكثر التفسير، إلا النسخة التي روى عنها الطبرسي، فإنها تختلف عن النسخة المتداولة اليوم بزيادات في الأخيرة على نفس النص الذي ينقله الطبرسي في الاحتجاج، وأكثره زيادة

عرضية ثم عودة لأصل النص، والأمر يحتاج لمزيد من التحقيق والمتابعة.

الخامس: دراسة متنه وتقييم درجة ونسبة اعتباره

وفيه جهتان: نظائره ومصادره، ومخالفاته

أولا: نظائره ومصادره

فقد عقدنا قبل بضع سنوات مجلس بحث درسنا فيه متنه وحللنا مصادره، حيث بدا أنه ملفق من مجموع أخبار وآثار؛ ويمكن تحليل نصوصه لأربعة مصادر يتألف منها كلام صاحب التفسير أو مروياته:

الأول: أصول مروية بطرق إمامية أو مشهورة عامية

الثاني: روايات كثيرة منسوبة لتفسير ابن عباس، وهو مفقود جمع المعاصرون أخباره من غير طرقنا.

الثالث: روايات من كتب الكلبي وابن هشام والواقدي وغيرهم.

الرابع: مشابهات كثيرة لروايات التوراة

وصورة تأليفها الخطابية توافق صفة الرجل أعني الأسترآبادي فهو مفسر وخطيب، وسمعت من شيخي المرجع العلامة السيد أحمد المددي -أدام الله عزه وأيامه- هذه الملاحظة في هذا الراوي بل في أكثر من وصف بكونه خطيبا.

ثانيا: مخالفاته

وأكثرها متفردات ولائية؛ أعني تفسير الآي في علي عليه السلام وأهل بيته صلوات الله عليهم بروايات متفردة أو بزيادات كثيرة وتصرف كثير عن الأصل.

وبعضها معدود من الأخطاء التاريخية التي لا يحتمل أن تقع على جهة وتأويل صحيح.

وقد قيدت كل هذا في أوراق وعلى هوامش التفسير، ضيعها الزمن أو ضيعتها بالتفريط فلحقني الندم !، وما أكتبه اليوم إنما هو من الخاطر الفاتر والحفظ الداثر.

وهاتان الجهتان -بهذه الصورة الكاملة- تكشف سبب إعراض أكثر المتقدمين عن رواية الكتاب وتناوله وطعن بعضهم في راويه، واختصاص كثير من المتوسطين بالاهتمام به، واختلاف المتأخرين والمعاصرين في تجاذب تضعيفه واعتباره، والحر تكفيه الإشارة.

وأكتفي في آخر هذا العنوان بمن أجاب عن جهات رآها لا تصدر عن معصوم أو عالم، كتعليق المحقق الشيخ الغفاري رحمه الله على مشيخة الصدوق في ترجمة محمد بن القاسم صاحب التفسير، قال فيه معترضا كلام المجلسي المنافح عن اعتبار الكتاب:

" و أما قوله -أي المجلسي- «من كان مرتبطا بكلام الأئمّة يعلم أنّه كلامهم عليهم السلام» فهذا أيضا غير معلوم بل يمكن أن يقال الأمر فيه بالعكس، فنذكر بعض ما فيه ليتضح الأمر:

قال المفسر أو روى فيه: أن النبيّ صلّى اللّه عليه و آله قال لأبى بكر بعد عزله عن تبليغ آيات صدر سورة «براءة»: و أمّا أنت فقد عوضك اللّه بما قد حملك من آياته و كلفك من طاعاته الدرجات الرفيعة و المراتب الشريفة» و روى أيضا «أن النبيّ صلّى اللّه عليه و آله قال لأبى جهل - لما طلب منه أن يحرقه بصاعقة إن كان نبيا-: يا أبا جهل ان اللّه انما رفع عنك العذاب لعلة و هي أنّه سيخرج من صلبك ذرّية طيبة: عكرمة

ابنك، و سيلى أمور المسلمين ما ان أطاع اللّه فيه كان عند اللّه جليلا و الا فالعذاب نازل عليك» مع أن النبيّ أمر في فتح مكّة بقتل هذه الذرّية الطيبة في جملة من أمر بقتلهم و قال: و لو وجدوا تحت أستار الكعبة أو كانوا متعلقين بها» و انحراف عكرمة عن أمير المؤمنين عليه السلام ممّا لا يشك فيه أحد و هكذا بغضه له عليه السلام، هذا مضافا الى ان عكرمة يومذاك كان شابا لانه في يوم أحد على ميسرة الكفّار و خالد بن الوليد على ميمنتهم، و قد قتل من المسلمين نفرا منهم رافع بن المعلى بن لوذان و قالوا قتله عكرمة بن أبي جهل و نص عليه غير واحد من المؤرخين و أرباب السير و التراجم.

و فيه أيضا أن آية «وَ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاتِ اللَّهِ» نزلت في جماعة عد منهم صهيب الرومى. مع أنّه كان من المبغضين لعلى عليه السلام و المنحرفين عنه، روى الكشّيّ في رجاله عن الصادق عليه السلام- في عنوان بلال و صهيب- أنه قال: «كان بلال عبدا صالحا، و صهيب عبد سوء يبكى على فلان» و روى المفيد في الاختصاص ص ٧٣ قال أبو عبد اللّه عليه السلام «رحم اللّه بلالا كان يحبّنا أهل البيت و لعن اللّه صهيبا فإنه كان يعادينا» و في خبر آخر «كان يبكى على فلان» و هو الذي صلى بالناس أيّام الشورى عينه عمر، و صلى عليه بحكم عبد الرحمن بن عوف كما اتفقت عليه تواريخهم.

و فيه «قال النبيّ صلّى اللّه عليه و آله: ان الصلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة في ما سواه الا المسجد الحرام و المسجد الاقصى» و هذا كما ترى جعل البيت المقدس عدل المسجد الحرام و ثواب الصلاة فيه كثواب الصلاة في مسجد النبيّ صلّى اللّه عليه و آله و تقدم منا الكلام في المجلد الأول ص ٢٣٣ في موقعية المسجد الاقصى من الفضل.

و فيه في أوائله «أن النبيّ لما بنى مسجدا بالمدينة و شرع فيه بابه و أشرع المهاجرون و الأنصار أراد اللّه ابانة محمّد و آله الافضلين بالفضيلة فنزل جبرئيل عن اللّه بأن سدّوا الأبواب عن مسجد النبيّ قبل أن ينزل بكم العذاب فأول من بعث إليه النبيّ صلّى اللّه عليه و

آله يأمره بسد بابه العبّاس بن عبد المطلب – الى آخر كلامه الطويل – » مع أن العباس لم يؤمن بالنبى (ص) يومئذ و لم يهاجر و كان في غزوة بدر مع المشركين فأسر.

و بالجملة مفتريات هذا التفسير كثيرة و على الطالب الرجوع إليه أو الى كتاب الأخبار الدخيلة، و عندي أن الاصرار بتصحيح أمثال هذه الكتب إصرار في تخريب أساس الإماميّة و تجريح أئمتهم المعصومين عليهم السلام، و الذين تصدوا لاثبات صحّة هذا التفسير و نسبته الى المعصوم ربما تعجبهم كثرة ما نقل فيه من فضائل أهل البيت و معجزاتهم عليهم السلام فغفلوا عما فيه من الخبط و التخليط و المفتريات و الأباطيل،

روى الصدوق - رضوان اللّه عليه - في عيون أخبار الرضا (ع) «أن إبراهيم بن أبي محمود قال للرضا عليه السلام: يا ابن رسول اللّه إن عندنا أخبارا في فضائل أمير المؤمنين (ع) و فضلكم أهل البيت و هي من رواية مخالفيكم و لا نعرف مثلها عندكم أ فندين بها؟ فقال (ع): يا ابن أبي محمود إن مخالفينا وضعوا أخبارا في فضائلنا و جعلوها على ثلاثة أقسام، أحدها الغلوّ، و ثانيها التقصير في أمرنا، و ثالثها التصريح بمثالب أعدائنا، فإذا سمع الناس الغلوّ فينا كفروا شيعتنا و نسبوهم إلى القول بربوبيتنا، و إذا سمعوا التقصير اعتقدوه فينا، و إذا سمعوا مثالب أعدائنا باسمائهم ثلبونا بأسمائنا، وقد قال اللّه عزّ و جلّ: «لا تَسُبُّوا

الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ» – إلى أن قال – يا ابن أبي محمود احفظ ما حدثتك به فقد جمعت لك فيه خير الدنيا و الآخرة».

والحاصل:

أن الكتاب المسمى بتفسير العسكري عليه السلام لا تصلح متفرداته وغرائبه وما يشوبه احتمال التصرف للاحتجاج في العمل والاعتقاد، ويمكن الاستشهاد بمروياته التي لا خطأ فيها ولا علم بوضعها لتقوية ظواهر الأخبار عند الاحتياج.

هذا مختصر القول في التفسير المنسوب للعسكري عليه السلام.

والحمد لله رب العالمين

محمد علي العريبي

ليلة الجمعة

٩ ذي القعدة ١٤٤٠هـ - ١٢/ ٧ يوليو ٢٠١٩ م.

جدول المحتويات

الأول: حال راويه ودرجة الاعتماد عليه..........٢

الثاني: درجة اعتماد الصدوق عليه..............٦

الثالث: اعتماد مشايخ الشيعة على الرواي والكتاب
...٨

الرابع: حال نسخته قديما وحديثا...............١١

الخامس: دراسة متنه وتقييم درجة ونسبة اعتباره
..١٣

أولا: نظائره ومصادره.........................١٣

ثانيا: مخالفاته.................................١٥